

## الجامعات الفلسطينية.. أزمة تمويل أم أزمة تعليم؟!

\* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/04/29

قبل أيام، أرسلت بعض الجامعات بياناً إلى العاملين فيها تحذره من أزمة سيولة مقبلة وإمكانية عدم قدرة الجامعة على الوفاء بالتزاماتها نحوهم في الأشهر القادمة، وردّت نقابة العاملين بأنها تعتبر المساس بالرواتب خطأً أحمر وأنها ستتخذ خطوات نقابية لوقف ذلك، ما يهدد بموسم جديد من الإضرابات ومسلسل آخر من تعطيل العملية التدريسية أو عدم انتظامها نتيجة الأزمة المالية المستقلة.

الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية تشبه إلى حد كبير الأزمة المالية للسلطة الوطنية؛ كلاهما (الجامعات والسلطة الوطنية) تعانيان من عجز في الموازنة الجارية يؤدي في كثير من الأحيان إلى شلل وارتباك في نشاطهما اليومي، وتضطر كل منهما إلى البحث عن مصادر تمويل للنفقات الجارية، وتحاول كل منها استخدام وسائل غير مرغوب فيها لزيادة الإيرادات (رفع الضرائب في الحكومة وزيادة الأقساط في الجامعات) ولكنهما تواجهان مقاومة تضطرهما إلى التراجع، فتلجأ كل منهما لإجراءات صارمة للتقشف حتى لم يعد هناك ما يمكن التقشف فيه، كما تلجأ كل منهما إلى تحويل جزء كبير من النفقات الاستثمارية والتطويرية إلى نفقات جارية، مضحية بالأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى لصالح أهداف قصيرة المدى تساعدها على تجاوز الأزمات المتتالية وتقادي الإضرابات المتكررة والحيلولة دون توقف العمل لفترة طويلة. النتيجة في الحالتين متشابهة، "تسليك الأمور" في المدى القصير، وتراجع الاقتصاد الفلسطيني والتعليم الجامعي في فلسطين في المدى البعيد.

لن أستعرض في مقارنة الأزميتين، ولن أتحدث عن الأزمة المالية أو العجز الجاري للسلطة الوطنية، فقد تحدثت عن ذلك في أماكن كثيرة أخرى، ولكنني سوف أقصر حديثي هنا على الأزمة المالية للجامعات، وأنا أدرك أن الحديث عن هذا الموضوع لم يتوقف منذ سنوات، وأنه استحوذ على مساحة كبيرة من النقاش في الندوات والمؤتمرات والأبحاث حتى لم

يعد هناك الكثير مما يمكن إضافته، وربما لا تكون هناك حاجة للكتابة فيه من جديد سوى من قبيل دقّ طبول التحذير مرة أخرى للتأكيد بأن المشكلة تتفاقم وقد تصل مرحلة اللاعودة، وتنتقل لتصبح أزمة تعليم بدلا من أزمة تمويل.

لا بد من الإشارة، بداية، أن مشكلة التمويل الجامعي ليست حصرا على فلسطين، وإنما هي مشكلة تواجه معظم جامعات العالم بسبب ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي ومحدودية مصادر التمويل، وهناك تذرر وشكاوى، وأحيانا إضرابات واضطرابات لفترات محدودة، في أماكن مختلفة من العالم بسبب ارتفاع الأقساط والديون الجامعية. الاختلاف في فلسطين أن مشكلة التمويل أصبحت صفة ملازمة للتعليم الجامعي منذ البدايات الأولى لمسيرته القصيرة وليست ظاهرة عابرة، وأصبح تعطيل الدراسة بسبب الأزمة المالية وتبعاتها أمرا شبه اعتيادي لا يثير حساسية ولا يشعل ضوءاً أحمر أو أصفر بالرغم من انعكاساته الخطيرة على المدى البعيد. فما هي الأسباب الحقيقية للمشكلة؟ ومن المسؤول عنها؟ وما هي تلك الانعكاسات الخطيرة في المدى البعيد؟

الأصل أن يدفع المستفيد من خدمة أو سعة تكلفة تلك الخدمة أو السلعة، فإذا لم يكن هناك من هو مستعد لدفع تكلفة السلعة أو الخدمة فلن يتم إنتاجها. ينطبق ذلك على التعليم الجامعي كما ينطبق على سندويش الفلافل وأثاث المنزل والرعاية الطبية. والسؤال هو: من المستفيد من التعليم العالي، وبالتالي من المسؤول عن تحمل تكاليفه؟ من الواضح أن الشخص المتعلم يستفيد من الاستثمار في التعليم الجامعي من خلال الدخل المرتفع الذي يحصل عليه نتيجة تحصيله العلمي على شكل رواتب ومكافآت وامتيازات، إضافة إلى المكانة الاجتماعية والاستقرار العائلي وغيرها من المزايا غير المادية التي تميز الشخص المتعلم عن غيره. المؤسسات التي يعمل بها الأشخاص المتعلمون تستفيد أيضاً من التعليم الجامعي لأنها تحصل على موظفين مؤهلين ذوي كفاءة عالية، ما يعني وفر في التكاليف وزيادة في أرباح تلك المؤسسات. المجتمع أيضاً يستفيد من التعليم الجامعي لأنه يحصل على مواطنين صالحين يشاركون في بناء الوطن وتطوير مؤسساته، وعلى قوة عاملة ماهرة ومتعلمة ذات إنتاجية عالية تزيد من قدرته على المنافسة، وتسهم بالتالي في زيادة الإنتاج وانخفاض البطالة والفقر وارتفاع مستوى الدخل، ما ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة. الكل إذن يستفيد وبالتالي عليه أن يشارك في تحمل الأعباء والتكاليف.

ما يحدث في فلسطين أن الجميع يستفيد ولكنه لا يريد أن يتحمل التكاليف. يريد أن يحصل على المنافع التي تتحقق من التعليم الجامعي دون أن يدفع تكلفة ذلك التعليم الجامعي. هذه المشكلة معروفة جيداً في الأدبيات ويطلق عليها الاقتصاديون "الراكب المجاني Free Rider"، وهو مصطلح يطلق على من يريدون الحصول على منافع الشيء دون المساهمة في دفع تكاليف ذلك الشيء. الطلاب وأهاليهم يعتبرون أن التعليم حق لهم ويجب عليهم الحصول عليه مجاناً

(نعم هو حق لهم، مثل الطعام، ولكن الحصول عليه ليس مجانياً)، وبالتالي تمت مقاومة أية زيادة في الأقساط الجامعية لتغطية الزيادة في التكاليف الجارية أو لتغطية التوسع في البرامج الجامعية وتطويرها. أصحاب العمل يفترضون أن من واجب الدولة (وربما الجامعات أيضاً) أن توفر لهم خريجين مؤهلين يلبيون احتياجاتهم الوظيفية دون أن يدفعوا تكلفة ذلك، ويكتفون بالتذمر من وجود فجوة عميقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، دون أن يسهم أحد منهم بتغطية حصته من التكاليف، إلا نزر يسير يأتي تحت بند المسؤولية الاجتماعية أو من باب العلاقات العامة. المجتمع (الحكومة) لا تسمح لها إمكاناتها تمويل حصتها من عملية التعليم، خصوصاً في ظروف أزمة مالية مستعصية وفي ظل أولويات متزاحمة بعضها أكثر إلحاحاً (ولو من الناحية السياسية)، وبعضها أكثر ظهوراً للعيان، وبعضها لا يمكن تأجيله، وبالتالي لا تقدم الحكومة الفلسطينية للجامعات سوى نسبة نقل عن النصف مما تلتزم به، خصوصاً في السنوات الأخيرة (في العام 2010 دفعت السلطة الوطنية 40% فقط من الدعم الذي وعدت به الجامعات، حسب ندوة عقدها معهد ماس في شهر أيلول الماضي). النتيجة أن حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في فلسطين ضئيل جداً (مقارنة مع بقية العالم)، وبالتالي فإن مستوى التعليم الجامعي، سواء من حيث الكمية أو النوعية، أصبح أقل من المستوى الذي يرغب فيه المجتمع الفلسطيني. وقد أكدت ذلك بعض البيانات. ففي ندوة عقدها معهد ماس قبل فترة، أشار بعض المتحدثين إلى أن كلفة الطالب في فلسطين تتراوح ما بين 1000 إلى 2000 دولار سنوياً، بينما يبلغ في العالم ككل ما بين 15000 - 40000 دولار للشخص.

انعكس شح الموارد سلباً على التعليم الجامعي، واضطرت الجامعات الفلسطينية إلى تقليص نفقاتها إلى درجة بالكاد تسمح لها بالبقاء (حتى الآن على الأقل)، وبدأت بالتضحية بكل ما يمكن التضحية به، بدءاً من تخفيض الإنفاق على البحث العلمي، مروراً بزيادة نسبة الطلبة إلى الأساتذة، وانتهاء بعدم تطوير برامج جديدة، والتركيز على تخصصات غير مكلفة، وعدم إمكانية استقطاب أعضاء هيئة تدريس خصوصاً من حملة الدكتوراه، وعدم القدرة على وقف هجرة الأدمغة من التخصصات النادرة، وعدم تحديث المختبرات والمكتبة وغيرها.

إلى أين يمكن أن تصل الأمور؟ لا يحتاج المرء إلى جهد ذهني كبير ليكتشف أن الجامعات الفلسطينية تواجه أزمة أكبر بكثير من أزمة التمويل المتكررة، تتمثل في تدهور مستوى التعليم الجامعي وتخريج طلبة لا يحتاج سوق العمل إلى مهاراتهم، ما يعني ضعف إنتاجية وكفاءة الخريجين وعدم قدرتهم على المنافسة في سوق العمل وزيادة معدلات البطالة بينهم.

هناك حلول مختلفة تمت مناقشتها في أكثر من مكان ولا يتسع مقال بهذا الحجم لاستعراضها بالتفصيل، من بينها إنشاء صندوق للطالب، وإنشاء صندوق وقي للجامعات، وإقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص، وزيادة الضرائب، ورفع الأقساط للطلبة المقترين ومساعدة الطلبة المحتاجين من خلال مساعدات مالية أو قروض وغيرها. جميع هذه الحلول ممكنة (ولا يهدف هذا المقال إلى مناقشتها)، ولكنها تتطلب إدراكا من كافة فئات المجتمع، وبالذات الطلبة وعائلاتهم ومؤسسات الأعمال والحكومة، أنهم المستفيدون الحقيقيون من التعليم الجامعي، وبالتالي فإنهم مسؤولون عن تمويله وتطويره ورفع مستواه، كما تتطلب تعاونا حقيقيا بين الأطراف المختلفة للاتفاق على أهمية التعليم ضمن أولويات المجتمع الفلسطيني وعلى صيغة مقبولة لإنقاذ التعليم العالي من المزيد من التدهور.

ربما لا يزال ممكنا حتى الآن معالجة أزمة التعليم الجامعي في فلسطين من خلال معالجة مشكلة التمويل، ولكن ما لم تتم المبادرة إلى ذلك سريعا، فإن الأمور قد تصل إلى نقطة اللاعودة، وتصبح التشوهات في هيكل التعليم الجامعي وبنيته الأساسية أكبر من أن يمكن إصلاحها من خلال التمويل فقط، حينها تصبح لدينا أزمة تعليم مستعصية بدلا من أزمة تمويل قابلة للحل.